عائلة خنجي توقع وثيقة التأييد والولاء لجلالة الملك

تجسيدًا لقيم الولاء والانتماء الوطني شارك أفراد عائلة خنجي بالتوقيع على وثيقة تأييد وولاء لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة ملك مملكة البحرين المعظم.

وتأتي هذه المبادرة تجسيدًا لاعتزاز عائلة خنجي بالقيادة الحكمية لجلالة الملك المعظم، وتأكيدًا لالتزامها بالقيم الوطنية الراسخة ودعمها لمسيرة التنمية والازدهار التي تشهدها مملكة البحرين.

كما يجدد جميع أفراد عائلة خنجي دعمها لكل الجهود الوطنية التي يقودها صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في مواصلة مسيرة التقدم والتنمية المستدامة، وتعزز مكانة مملكة البحرين كوجهة رائدة الاستثمار والاقتصاد الوطني، ما يعزز وحدة الصف الوطني ويحفظ مكتسبات الوطن وأمنه واستقراره.

عائلة الغرير تؤكد ولاءها وتأييدها لمواقف جلالة الملك المعظم

رفعت عائلةُ الغرير بمملكة البحرين إلى المقام السامي لحضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة، ملك البلاد المعظم، حفظه الله ورعاه، وإلى صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، حفظه الله، أسمى آياتِ الولاءِ والانتماء، مقرونةً بأصدق مشاعرِ الاعتزاز والفخر بالقيادة الحكيمة التي تقودُ مسيرةَ الوطن نحو مزيد من التقدم والازدهار.

وأكّدت العائلةُ تأييدَها الكامل لما تفضَّل به جلالةُ الملك المعظم في حديثه لوسائل الإعلام، والذي جسَّد ثوابت الوطن الراسخة، ورسَّخ معاني السيادة الوطنية، وعكس حرص جلالته على حماية أمن مملكة البحرين واستقرارها وصون مكتسباتها، في ظل الدعم والمتابعة المستمرة من صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء.

كما أكدت وقوفها صفًا واحدًا خلف القيادة الرشيدة، مجددةً العهد على التمسك بوحدة الصف الوطني والالتفاف حول قيادة جلالة الملك المعظم، ومساندة الجهود الوطنية التي يقودها صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، إيمانًا منها بأن هذه المسيرة المباركة تمثل ضمانة استمرار التنمية والتقدم وترسيخ الأمن والاستقرار.

وفي هذا السياق، صرّح الدكتور فيصل الغرير قائلاً: «إن ما تفضل به جلالة الملك المعظم يعكس رؤية وطنية راسخة وحكمة قيادية مشهودة، ويؤكد الثوابت التي قامت عليها مملكة البحرين في الحفاظ على سيادتها وأمنها واستقرارها. كما نعتز بالدور البارز الذي يضطلع به صاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة وترجمة التوجيهات الملكية السامية إلى إنجازات ومبادرات تصب في خدمة الوطن والمواطن».

وأضاف: «إننا في عائلة الغرير نجدد ولاءنا لجلالة الملك المعظم واعتزازنا بصاحب السمو الملكي ولي العهد رئيس مجلس الوزراء، مؤكدين وقوفنا خلف قيادتنا الرشيدة، وتمسكنا بقيم الوفاء والانتماء التي توارثناها جيلاً بعد جيل.

الرأي الثالث

الوثيقة الوطنية.. والتجمعات العائلية

محميد المحميد

malmahmeed7@gmail.com

يروي كبار السن أن الأمير الراحل الشيخ عيسى بن سلمان رحمه الله كان يقول: «إذا بغيت تعرف قوة البحرين، طالع بيوت أهلها وقت الشدة».. واليوم، في وثيقة التأييد والولاء، البيوت كلها تجمعت.. الأب مع عياله، والأخ مع إخوانه، والجيران مع بعض.. هذه هي قوة البحرين الحقيقية.

في مملكة البحرين، للورق هيبة وللقلم قيمة، خصوصاً إذا كان هذا الورق «وثيقة تأييد وولاء» لجلالة الملك المعظم حفظه الله ورعاه.. والجميل في هذه الوثيقة أنها لم تعد مجرد توقيع على سطر.. صارت موعداً عائلياً، وسبباً لاجتماع العائلة من جديد.

عادة ما تكون التجمعات الأسرية والعائلية محصورة في عيدين: عيد الفطر وعيد الأضحى، أو لا قدّر الله في التعازي.. البيت الكبير لا يمتلئ إلا في هالمواقف. أما اليوم، فقد أصبح لدينا «عيد ثالث» يجمع الكل: توقيع وثيقة الولاء.

الجد ينادي عياله، والأب يرتب مع إخوانه، والأحفاد يتصلون: «متى بنروح نوقع الوثيقة لجلالة للملك؟». تتجمع العائلة في البيت العود أو قاعة عامة، يلبسون أحسن الثياب، ويتوجهون مع بعض للتوقيع.. «القلم يمر من يد الجد، للأب، للابن، للحفيد.. كل واحد يوقع، وكل توقيع وراه ابتسامة وفخر. لحظة توقيع لا تأخذ دقيقة، لكنها تخلق ذكرى سنين».

هنا تحولت «الوثيقة» من إجراء رسمي إلى «مناسبة جميلة» للّم الشمل. لقد أصبح التوقيع سببا وجيها ونبيلاً كي يلتقي ويجتمع أفراد العائلة والأنساب والأقارب والمعارف.. العائلة التي فرقتها المشاغل، جمعها الولاء.

الطفل حينما يرى جده ووالده وإخوانه يوقعون بحب وفخر على وثيقة الولاء، هو لا يوقع فقط، هو «يتعلّم».. يتعلم أن مملكة البحرين مجرد خريطة في الكتاب أو لوحة في المكتب أو على الجدار.. البحرين هي الملك المعظم، وهي الأمن، وهي البيت الكبير الذي يحمينا كلنا. التوقيع الجماعي يغرس في النفوس أن الولاء ليس كلمة تُقال، بل فعل يُمارس. وأن حب الملك ليس شعاراً، بل هو امتداد لحب الأب والجد والوطن.

الطفل عندما يمسك يد أبيه وهو ذاهب ليوقع، غدا سيمسك يد عياله لنفس السبب، هكذا تورّث القيم، من جيل إلى جيل، بالحبر والمواقف. فالتماسك الوطني يبدأ من «البيت»، والبحرين علمتنا أن قوة الوطن من قوة الأسرة. وحينما العائلات تخرج وتتجمع للتوقيع في نفس اليوم وذات الوقت، بنفس الحماس، يتحول التلاحم من «تلاحم أسرة» إلى «تلاحم مجتمع». أصبحنا نشاهد في مركز التوقيع عائلة من المحرق، وجنبها عائلة من الرفاع، وثالثة من مدينة حمد، ورابعة في المنامة، وخامسة في سترة والدراز وسماهيج.. الجميع جاء لنفس السبب، وبنفس القلب، ومن لا يتمكن من الحضور، فهناك التوقيع الإلكتروني.. وهنا يذوب أي فرق، وتبقى كلمة واحدة: «بحرينيين».

أجدادنا في البحرين كانوا يقولون: «العود بروحه ينكسر، وفي الحزمة ما ينثني». والوثيقة اليوم هي الحزمة اللي جمعت عيدان العائلة كلها.. كل توقيع هو عود، وكل عائلة هي حزمة، وكل الحزم مع بعضها صارت «سور البحرين» الذي لا ينكسر.

هو توقيع يوقّظ القلب، ووثيقة التأييد والولاء أعادت تعريف معنى «التجمع العائلي» عندنا، وصارت فرصة نادرة تجتمع فيها ثلاث قيم: ((برّ الوالدين لأنك تذهب مع أبيك.. وصلة الرحم لأنك ترى أفراد أسرتك.. وحب الوطن لأنك توقع لجلالة الملك المعظم أيده الله)).. فلا تستغرب إذا صارت صور التوقيع العائلي معلقة في المجالس جنب صور العيد، لأنها فعلاً عيد.. عيد وفاء، وعيد ولاء، وعيد اسمه البحرين.. وقّعنا، واجتمعنا، والتزمنا.. وكلنا على العهد: البحرين أولاً، والملك في القلب دائما.

قضايا وحوادث

تقديم: إسلام محفوظ

أخبار الخليج

إعادة التنظيم أولى من التصفية لحماية مصالح الدائنين والمدين

محكمة الإفلاس تقضي بإعادة تنظيم شركة عمرها 96 عاما وتمنحها أملا للتعافي

وافقت محكمة إعادة تنظيم الشركات والإفلاس على افتتاح اجراءات إعادة تنظيم شركة بحرينية يمتد تاريخها الى قرابة 100 سنة من النشاط التجاري بالمملكة، وذلك بعد تعثرها في سداد مستحقات 24 دائنا ما بين شركات أخرى وبنوك ومستحقات عمالية، وقدر أمين التفليسة المعين من قبل المحكمة بأن مدة التعافي المطلوبة لإعادة تنظيم الشركة ستمتد إلى 16 سنة، يمكن خلالها الحفاظ على كيان الشركة التاريخي ودورها في خدمة الاقتصاد والمجتمع والوفاء للدائنين بمبالغ أكثر من التي ستدفع في حالة التصفية.

وبحسب المحامي د. علي البحار وكيل الشركة، فقد أقامت الدعوى وطلبت بصفة مستعجلة وقبل افتتاح إجراءات الإفلاس بوقف جميع الدعاوى والإجراءات القضائية وإجراءات التنفيذ على أصول التفليسة أو على المدين، وافتتاح إجراءات إعادة التنظيم في مواجهة الدائنين، وذلك على سند من القول بأن المدعية شركة مساهمة بحرينية تأسست منذ سنة 1930 وتعمل في تجارة بيع المركبات والآلات والمعدات والكيماويات الصناعية والأغذية والمشروبات وأنظمة الأمن والسلامة وغيرها من الأنشطة عبر فروع الشركة المتعددة.

ومنذ بداية عام 2019 بدأت بوادر التعثر لدى الشركة بسبب انخفاض السيولة والمبيعات، وفي عام 2020 وبسبب جائحة كورونا التي أثرت على الاقتصاد العالمي وأدت إلى انخفاض المبيعات، وما صاحب ذلك من معاودة البنوك تحصيل الأقساط البنكية من الشركات والأفراد في ظل ضعف التدفقات النقدية للشركة، والذي أدى إلى تآكل السيولة لديها وتآكل رأس المال العامل، فبدأت الشركة في البحث عن الحلول لمواجهة هذه الظروف الصعبة.

وأجرت الشركة دراسة بينت إمكانية عودة الشركة الى حالتها الطبيعية وتحقيق الأرباح والوفاء بالالتزامات مع ضرورة وجود دعم من قبل البنوك عبر جدولة الديون وتقديم التسهيلات، إلا أن البنوك وافقت على إعادة جدولة الديون ورفضت منح الشركة أي تسهيلات مع إلزام الشركة بدفع فوائد بنكية.

وأوضح المحامي البحار أن الشركة عانت من انخفاض السيولة والمبيعات، وأدى ذلك إلى تآكل رأسمال الشركة التشغيلي وتعثر الشركة عن تلبية طلبات السوق وإلى قيام المصانع بإلغاء عقود الوكالات وتقدم العديد من الموظفين استقالاتهم بسبب عدم أداء أجورهم في الوقت المحدد، الأمر الذي حدا بالمدعية إلى التقدم بلائحة دعواها بغية القضاء لها بما ورد بها من طلبات.

وقضت محكمة أول درجة برفض طلب افتتاح إجراءات إعادة التنظيم، فطعنت الشركة على الحكم بالاستئناف، حيث قررت المحكمة افتتاح إجراءات الإفلاس مؤقتا وتعيين أمين مؤقت للتفليسة، وأعادت الدعوى إلى المحكمة التي تداولتها.

وبين أمين التفليسة الموقف المالي للشركة بأن مدة التعافي المطلوبة لإعادة تنظيمها ستمتد إلى 16 سنة، يمكن خلالها الحفاظ على كيان الشركة التاريخي ودورها في خدمة الاقتصاد والمجتمع والوفاء للدائنين بمبالغ أكثر من التي ستدفع في حالة التصفية.

وقالت المحكمة في حيثيات قراراها إن المشرع قد سن قانون إعادة التنظيم والإفلاس وفضل خيار إعادة التنظيم على التصفية متى توافرت أسباب جدية على إمكانية إعادة توازن المشروع المالي والتشغيلي لما في ذلك من حماية لمصالح الدائنين والمدين على حد السواء والمحافظة على النشاط الاقتصادي، ومن ثم فإن مجرد وجود صعوبات مالية أو حاجة الشركة إلى فترة زمنية ممتدة لإعادة التنظيم لا يعد بذاته سبباً للعدول عن افتتاح إجراءات الإفلاس (إعادة التنظيم) مت؟ ثبت وجود إمكانية فعلية عليه، ومن ثم فإنها ترى افتتاح إجراءات إعادة تنظيم، وقضت المحكمة بالموافقة على افتتاح اجراءات (إعادة تنظيم) وبوقف الإجراءات المنصوص عليها في الفقرة أ من المادة 51 من القانون في مواجهتها وتعيين قاضٍ للتفليسة وأمينٍ لإعادة التنظيم.

الثقافة الأمنية

نصائح لتجنب الحوادث المنزلية

أصبح بالإمكان تجنب حوادث وحرائق المنازل والتخفيف من آثارها وذلك باتباع متطلبات الأمن والسلامة التي تنصح الإدارة العامة للدفاع المدني بتوفيرها في المنزل، حيث تؤكد الادارة أهمية استيفاء كل متطلبات الحماية والسلامة التي يتم توضيحها للقائمين على المشاريع والفلل والمنازل بصفة خاصة، ما يتوجب توفير أجهزة الإنذار عن الحريق ككاشف الدخان والغاز الذي يتوافر في الأسواق.

وتعمل هذه الأجهزة في إطلاق إنذار في حال حدوث الحريق او تسرب للغاز او ثاني اكسيد الكاربون في المنزل لاسيما خلال فترة الليل، الأمر الذي سيكون له الأثر الإيجابي في التقليل من حدوث اي اصابات او تلفيات في الممتلكات، ومن مميزات توفير أجهزة كاشف الدخان أنها تعمل ببطاريات عادية متوافرة في جميع الأسواق، كما ان هذه الأجهزة تطلق أصواتا في حال قرب نفاد البطارية لاستبدالها بأخرى جديدة كما انها تعمل في حال انقطاع التيار الكهربائي.

وننصح المواطنين والمقيمين بضرورة اتباع النصائح التالية:

– توفير أجهزة كاشف الدخان والغاز التي تعمل بالبطارية او الكهرباء.

– عدم وضع قضبان حديدية على النوافذ لا تفتح من الداخل، وكذلك عدم وضع أي عوائق أمام المخارج لأن ذلك من شأنه إعاقة الخروج من المنزل أثناء حدوث الأمور الطارئة.

– توفير طفايات حريق مناسبة وتوزيعها في الأماكن المناسبة وخاصة في المطبخ والتدرب على استخدامها والاهتمام بصيانتها والتأكد من صلاحيتها للعمل.

– التأكد من سلامة توصيلات الأسلاك والأجهزة الكهربائية وعمل الصيانة الدورية لها.

– استعمال قاطع التيار الكهربائي الأوتوماتيكي لتفادي خطورة أخطاء الكهرباء.

– ضرورة غلق أسطوانات الغاز فور الانتهاء من استعمالها.

– توخي الحذر وملاحظة إطفاء السجائر الملقية وكذلك الأمر مع الشيشة.

– إبعاد السوائل القابلة للاشتعال عن مصادر النار والحرارة والكهرباء.

– توفير التهوية الجيدة للمطابخ والمخازن، وخاصة المخازن التي تخزن بها المواد القابلة للاشتعال الذاتي والمواد الكيميائية التي تتأثر بارتفاع درجات حرارة الجو.

– عدم إشعال كبريت أو تقريب لهب أو التدخين إذا كان الجو مشبعا برائحة الغاز أو بخار المواد القابلة للاشتعال.

– في حالة نشوب حريق يحظر فتح نوافذ المنزل لتجنب امتداد الحريق.

15 يونيو الحكم على متهمين أجبرا قاصرتين على الدعارة

حجزت المحكمة الكبرى الجنائية الأولى جلسة 15 يونيو للحكم في قضية آسيوي يبلغ من العمر «32 عامًا»، وآسيوية «40 عامًا»، أجبرا أختين آسيويتين، إحداهما تبلغ 16 سنة والأخرى 17 سنة، على أعمال الرذيلة. حيث وجهت النيابة العامة الى المتهمين أنهما اتجرا بشخص المجني عليهما، الفتاتين، وذلك عن طريق الإكراه والتهديد والحيلة كما قام المتهمان بحجز حرية المجني عليهما بغير وجه قانوني لغرض الكسب، وإجبارها على ارتكاب الدعارة عن طريق الإكراه والتهديد والحيلة، واعتمادهما في حياتهما جزئيًا على ما تكسبه المجني عليهما من ممارسة الدعارة، كما أن المتهمة اعتمدت في حياتها بصفة كلية على ما تكسبه من ممارسة الدعارة.

وتعود تفاصيل الواقعة إلى ورود بلاغ عن وجود عصابة آسيوية تستغل القُصّر في ممارسة الدعارة، وهو ما أكدته تحريات الشرطة، واتضح أن المجني عليهما حضرتا من دولة خليجية، وذلك بعد أن تم عرض فرصة عمل عليهما من شخص مجهول مقيم في الدولة الخليجية. وعند وصول المجني عليهما إلى مملكة البحرين قام المتهمان بجلب الزبائن الباحثين عن المتعة الجنسية، وتسلم المبالغ المتحصلة من وراء هذا العمل، من دون أن تحصل الفتاتان أي مبلغ منه مستغلين ظروفهما المادية الصعبة في بلادهن، وإقناعهم بالعمل في المجال لجلب المال الوفير لعلمهم أن الفتاتين قاصرتان دون الثامنة عشرة.